وفاء جوهر
دكتورة في الحقوق
أستاذة بكلية العلوم القانونية والسياسية - مراكش
المنسقة البيداغوجية لماستر المنازعات القانونية

إثبات الالتزامات في القانون المغربي

دراسة في ضوء المستجدات التشريعية لسنة 2026

- قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله
- مدونة الحقوق العينية كما تم تعديلها
- القانون رقم 32.09 المنظم لمهنة التوثيق
- القانون رقم 51.26 المنظم لمهنة العدول
- القانون رقم 66.23 المنظم لمهنة المحاماة
- القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية

DAR AL AFAK
COPY



الطبعة الثانية 2026

الفهرس

مقدمة: 5

الفصل التمهيدي:الأحكام العامة للإثبات في المادة المدنية 9

المبحث الأول:ماهية الإثبات وأنظمته 12

المطلب الأول:مفهوم الإثبات وتميزه عن النظم المشابهة 12

الفقرة الأولى:مفهوم الإثبات 13

الفقرة الثانية:تمييز الإثبات عن النظم المشابهة 15

أولا.تمييز شكلية الإثبات عن شكلية انعقاد التصرف 15

ثانيا - تمييز سلطة المحكمة في تقدير حجية الدليل عن سلطتها في تأويله 16

المطلب الثاني:أهمية الإثبات وأنظمته 20

الفقرة الأولى:أهمية الإثبات 21

الفقرة الثانية:أنظمة الإثبات 22

المبحث الثاني:القواعد الكلية للإثبات في المادة المدنية 23

المطلب الأول:عبء الإثبات ووسائله 24

الفقرة الأولى:عبء الإثبات 25

أولا: المدعي هو الملزم بالإثبات 25

ثانيا - لا يجوز للشخص أن يصنع دليلا لنفسه 30

ثالثا -لا يجبر الشخص على تقديم دليل ضده 31

رابعا- لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه 33

الفقرة الثانية:تعدد وسائل الإثبات المعتبرة قانونا 34

أولا - تعدد الوسائل المقبولة للإثبات 34

ثانيا- حرية الإثبات كأصل والإثبات المقيد كاستثناء 35

ثالثا- توازي الشكليات في الإثبات 36

المطلب الثاني:محل الإثبات وطبيعة قواعده 38

الفقرة الأولى:محل الإثبات 38

أولا- الإثبات يرد على محل محدد وممكن 39

ثانيا- الوقائع الإيجابية دون الوقائع السلبية 39

DAR AL AFAK

ثالثا- الإثبات يرد على الوقائع المشروعة والمنتجة في الدعوى 39
رابعا - الإثبات يرد على العادة دون التشريع والعرف 43
الفقرة الثانية:طبيعة قواعد الإثبات 44
أولا- جواز اتفاق الأطراف على تقييد الإثبات دون العكس 44
ثانيا - رقابة محكمة النقض على تطبيق محاكم الموضوع لقواعد الإثبات 44

الفصل الأول:الإثبات بالدليل الكتابي والإلكتروني 47

الفرع الأول:الأحكام العامة للدليل الكتابي والإلكتروني 51

المبحث الأول:أحكام الدليل الكتابي 51

المطلب الأول:ماهية الدليل الكتابي وحجية نسخه 52
الفقرة الأولى:تعريف وأنواع الدليل الكتابي 53
أولا: تعريف الدليل الكتابي 53
ثانيا: أنواع الدليل الكتابي 54
الفقرة الثانية:حجية نسخ الوثائق المأخوذة عن أصول الوثائق الكتابية المعدة للإثبات 64
أولا : تسليم نسخ العقود التوثيقية 64
ثانيا : تسليم نسخ العقود والإشهادات العدلية 64
ثالثا- نسخ الوثائق المأخوذة عن أصولها بالتصوير الفوتوغرافي والمحررات المودعة في خزائن المستندات : 69
رابعا- نسخ الوثائق المراد الاستدلال بها خارج حدود الدولة (الأبوستيل) : 70
المطلب الثاني:طبيعة الدليل الكتابي 71
الفقرة الأولى:الكتابة المعتبرة كشكلية انعقاد واجبة للإثبات 72
الفقرة الثانية:اشتراط الكتابة لإثبات التصرفات الرضائية 75

المبحث الثاني:الطبيعة المزدوجة للدليل الإلكتروني بين الرسمية والعرفية 79

المطلب الأول:ماهية ونطاق الدليل الإلكتروني 80
الفقرة الأولى:ماهية الدليل الإلكتروني 81
الفقرة الثانية:نطاق اعتماد الدليل الإلكتروني في الإثبات 82
المطلب الثاني:شروط وحجية الدليل الإلكتروني 83
الفقرة الأولى:شروط الدليل الإلكتروني 84
أولا- الكتابة في الوثيقة الإلكترونية 84
ثانيا- الأتمتة في الوثيقة الإلكترونية 85
ثالثا - التوقيع الإلكتروني في الوثيقة الإلكترونية 85
الفقرة الثانية:حجية الدليل الإلكتروني 87

الفرع الثاني:الأدلة الكتابية المقبولة في الإثبات 89
المبحث الأول:الأوراق الرسمية المعدة للإثبات 90
المطلب الأول:مفهوم وأنواع الورقة الرسمية المعدة للإثبات 91
الفقرة الأولى:مفهوم الورقة الرسمية المعدة للإثبات 91
الفقرة الثانية:أنواع الأوراق الرسمية 92
أولا- المحررات المنجزة من طرف الموثقين 92
ثانيا - المحررات المنجزة من طرف العدول 96
ثالثا- الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الوطنية والأجنبية 103
المطلب الثاني:شروط وحجية الورقة الرسمية المعدة للإثبات 106
الفقرة الأولى:شروط الورقة الرسمية المعدة للإثبات 107
الفقرة الثانية:حجية الورقة الرسمية المعدة للإثبات 112
أولا - القوة الثبوتية للورقة الرسمية 112
ثانيا- الطعن في الورقة الرسمية 116
المبحث الثاني:الأوراق العرفية 122
المطلب الأول:مفهوم وأنواع الورقة العرفية لمعدة للإثبات 122
الفقرة الأولى:مفهوم الورقة العرفية 123
الفقرة الثانية:أنواع الأوراق العرفية 124
ثانيا - الأوراق العرفية والأوراق العرفية المصححة الإمضاء 126
ثالثا-:الأوراق العرفية والأوراق العرفية الثابتة التاريخ 127
المطلب الثاني:شروط وحجية الورقة العرفية المعدة للإثبات 129
الفقرة الأولى:شروط الورقة العرفية المعدة للإثبات 130
الفقرة الثانية:حجية الورقة العرفية المعدة للإثبات 133
أولا - القوة الثبوتية للورقة العرفية 134
ثانيا- الطعن في الورقة العرفية 137
الفصل الثاني:الإثبات بالأدلة غير الكتابية 147
الفرع الأول:الإثبات بالإقرار والقرائن 150
المبحث الأول:الإقرار كوسيلة الإثبات 151
المطلب الأول:ماهية وشروط الإقرار 151
الفقرة الأولى:ماهية الإقرار 152
أولا: مفهوم الإقرار 152
ثانيا: أنواع الإقرار 154

الفقرة الثانية:شروط الإقرار 158
أولا - شروط أطراف ومحل الإقرار 158
ثانيا -شروط مضمون الإقرار 160
المطلب الثاني:إثبات وحجية الإقرار 163
الفقرة الأولى:إثبات الإقرار 164
أولا- إثبات الإقرار القضائي 164
ثانيا- إثبات الإقرار غير القضائي 164
الفقرة الثانية:حجية الإقرار 165
أولا- حجية الإقرار بالنسبة للمقر 165
ثانيا- حجية الإقرار بالنسبة لورثة المقر 167
المبحث الثاني:الإثبات بالقرائن 167
المطلب الأول:القرائن القانونية 168
الفقرة الأولى:ماهية وطبيعة القرينة القانونية 169
الفقرة الثانية:حالات القرائن القانونية 170
ثانيا- الحالات التي ينص القانون فيها على أن الالتزام أو التحلل منه ينتج من ظروف معينة 173
ثالثا- حجية الشيء المقضي به 177
المطلب الثاني:الإثبات بالقرائن القضائية 182
الفقرة الأولى:الأحكام العامة للقرائن القضائية 183
الفقرة الثانية:تطبيقات تشريعية للقرائن القضائية 186
أولا-قرينة استرجاع وثيقة الدين كدليل على الأداء 187
ثانيا- قرينة الحيازة في المنقول كدليل على الملكية 187
ثالثا - قرينة حسن النية في التصرفات 188
رابعا- صفة البائع المحترف والصانع كدليل على العلم بالعيب الخفي 188
خامسا - قرينة الفراش كدليل في إثبات النسب 189
سادسا- قرينة الحيازة في العقار كدليل على الملكية 189
سابعا- قرينة النباتات ذات المنشأ الطبيعي أو نباتات الحلفاء كدليل على الطبيعة الغابوية للعقار 191
الفرع الثاني:الإثبات بشهادة الشهود واليمين 192
المبحث الأول:الإثبات بشهادة الشهود 193
المطلب الأول:الأحكام العامة للشهادة كوسيلة إثبات 195
الفقرة الأولى:ماهية وأنواع الشهادة 195
أولا - مفهوم ومركز الشهادة في الإثبات 195

DAR AL AFAK
COPY

ثانيا- أنواع الشهادة 197
الفقرة الثانية:مركز وحجية شهادة الشهود في الإثبات 203
المطلب الثاني:نطاق وشروط شهادة الشهود 207
الفقرة الأولى:نطاق أداء الشهادة 208
أولا- إثبات الوقائع المادية بشهادة الشهود 208
ثانيا- التصرفات القانونية التي لا تتجاوز النصاب المعتبر في قبول الشهادة 209
ثالثا -التصرفات التي لم يشترط القانون إفراغها في محرر كتابي 211
رابعا- قبول الشهادة استثناء لتكملة الدليل الكتابي عند وجود بداية حجة 215
خامسا- قبول الشهادة استثناء في حالات فقد الدليل الكتابي أو تعذر الحصول عليه 216
الفقرة الثانية:شروط أداء الشهادة 217
أولا- أهلية الشاهد 217
ثانيا- ألا يكون الشاهد محكوما عليه بعقوبة جنائية أو محروما قضاء من أداء الشهادة. 217
ثالثا- انتفاء علاقة القرابة بين الشاهد والمشهود له 218
رابعا- انتفاء المانع من أداء الشهادة بحكم صفة أو مهنة الشاهد 220
خامسا- انتفاء الأسباب المبررة لتجريح الشاهد 221
سادسا- استيفاء اليمين القانونية من الشاهد قبل أداء الشهادة 222
المبحث الثاني:الإثبات باليمين 222
المطلب الأول:ماهية وإجراءات اليمين 223
الفقرة الأولى:مفهوم وأنواع اليمين 224
أولا - مفهوم اليمين 224
ثانيا- أنواع اليمين 225
الفقرة الثانية:الإجراءات المسطرية الخاصة باليمين 227
أولا- سلطة المحكمة والأطراف بشأن اليمين 227
ثانيا- إصدار الحكم التمهيدي وأداء اليمين 232
المطلب الثاني:شروط وآثار اليمين 235
الفقرة الأولى:شروط إعمال اليمين 235
الفقرة الثانية:آثار أداء اليمين والنكول عنها 239
الفهرس 243

DAR AL AFAK
COPY



دة. وفـاء جوهـر

- أستاذة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة القاضي عياض - مراكش.
- المنسقة البيداغوجية لماستر المنازعات القانونية.
- عضوة رسمية بمختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية.
- رئيسة المرصد الدولي للدراسات والأبحاث القانونية والاجتماعية.
- مديرة المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية.

DAR AL AFAK

إصدارات المؤلف :

- النظريـة العامـة للإثبـات في القانـون المغربـي
- قانون الشغل بالمغرب
  عقد الشغل الفردي بين النظرية والتطبيق
- المسطرة القضائية في المادة الاجتماعية
- القانون الجنائي العام
- الوجيز في النظرية العامة للقانون الجنائي
- شـرح القانـون الجنـائي العـام
- الوجيز في القانون الجنائي الخاص
- La Théorie Général des contrats
- الوسيط في علاقات الشغل الفردية على ضوء مدونة الشغل
- النظريـة العامـة للإثبـات في القانـون المغربـي

9 789920 838511

الثمـن
100 درهـم